مـازن البلـداوي*: قـراءة فـي بُعـدٍ جديـد: الثقافـة المجتمعية

منظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق

اود الإشارة في بداية هذا المقال الى انه على علاقة وطيدة بالمقال الأول [1] الخاص بمنظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق والمنشور على موقع "شبكة الاقتصاديين العراقيين" والذي تطرقت خلاله الى موضوع نمطية تفكير العقل العراقي "Mindset" الا انه سيركّز على بحث بعد جديد يتمثل "بالثقافة المجتمعية" والسمات العامة للمجتمع وكيفية تأثيرها على السوق وادارة الأعمال في العراق ان كان على مستوى الاستثمار المحلي او الدولي.

تمهيد:

مما لاريب فيه أن المرء ينشأ بين كنفات "الثقافة المجتمعية" التي تتميز بخصوصياتها وبمخزونها الثقافي المتنوع اختلافا بين المجتمعات حيث يساهم هذا المخزون مع عوامل اخرى تحيط بالإنسان في هذا المجتمع او ذاك بشكل رئيسي على صياغة انماط التفكير لدى الناس وتشكيل خطوط عامة مشتركة بين الأفراد بالإضافة الى خطوطٍ اخرى تعمل على صياغتها ثقافات اصغر تشكيلا وربما اكثر تأثيراً (في بعض الأحيان) على تشكيل الصورة النهائية لنمطية التفكير "الجمعي" موضع البحث بشكل غالبٍ ان لم يكن كليّا.

تشكل الثقافة المجتمعية بعدا مهما على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء وان كان بنسب متباينة في تشكيل ملامح الشخصية [2] ورسم

خارطة ثقافة مجتمعٍ ما حيث يلعب المخزون الثقافي دورا كبيرا في تشكيل قاعدة البيانات الرئيسية لدى الفرد خلال فترة نشوئه وتقدمه بالعمر (وهنا نذكر بأن الشخصية المعنية بهذا الموضوع هي الشخصية التي تتراوح اعمارها ما بين 18-24عاما على اعتبار انها الأكثر تأثيرا في محيطها) ومن ثم تشترك معها عوامل عديدة بالتأثير على خزين "قاعدة البيانات" هذه حيث نذكر منها (3):

1. العائلة: حيث تعتبر المطبخ الأساسي الذي يتم داخله انتاج اللبنة الأولى للفرد وقاعدة بياناته وتشتمل على المؤثرات التالية:
    a. شخصية الأب وطبيعتها
    b. شخصية الأم وطبيعتها
    c. ميولهم واتجاهاتهم
    d. الإخوان والأخوات
        i. عددهم، فئاتهم العمرية، نسبة الجنسين
        ii. مستوياتهم الدراسية، شخصياتهم
        iii. تسلسل الفرد بين مجموعة الأخوة والأخوات
        iv. مستوى العلاقات الشخصية بين الفرد المعني وبينهم
    e. المستوى المعيشي/الاقتصادي
    f. المستوى الاجتماعي
2. شبكة الأقارب: ومن الممكن تفصيلها الى:
    a. نوع الأقارب ودرجة الارتباط بهم
    b. مستوياتهم التعليمية
    c. مستوياتهم الثقافية
    d. أخرى
3. منطقة السكن الجغرافية
    a. طبيعة المنطقة
    b. مستواها الاجتماعي
    c. شبكة الأصدقاء ومستوياتهم الاجتماعية والدراسية والثقافية
    d. أخرى

4. مسيرة التعليم: حيث تعمل عدة عوامل تحيط بعملية التعليم على صياغة التأثير على الفرد من خلال:
   a. مستواه التعليمي
   b. طبيعة المناهج التعليمية
   c. شخصية المعلمون والأساتذة الذين يتناوبون على طرح المادة التعليمية
   d. الجانب التربوي للمسيرة التعليمية
   e. طبيعة الإدارة ومستوى الجدية في الطرح التعليمي
   f. اخرى

نكتفي بذكر العوامل اعلاه باعتبارها العوامل الرئيسية التي ستعمل على صياغة الثقافة الشخصية للفرد على اختلاف انتمائه الثانوي من ناحية القومية، الدين، المذهب، .... الخ، متضمنة لتأثير الثقافة المجتمعية التي تعتبر بوتقة عامة تتصاهر فيها التأثيرات المختلفة لتختلق خطوطا عريضة مشتركة لدى افراد المجتمع قد تشكل حاجزا صلبا من القناعات الفكرية المتولدة لدى المجتمع عن مسألة معينة يصعب اختراقه. وكما تحدثنا سابقا فإن المجتمع العراقي ذو طبيعة عربية في مجمله يميل الى اعتناق الفكر السياسي والإداري القبلي وذلك نتيجة لتعامله مع جهات كانت تسيطر على مقدراته لفترات طويلة. ونذكر هنا بالخصوص تلك الفترة العثمانية التي استمرت زهاء الأربعمائة عام ونيف كان المجتمع فيها ينقسم الى قسمين اساسيين يمثلهما الريف والمدينة (ولم نذكر البدو هنا باعتبار ان تواصلهم مع ادارة الدولة يكاد يكون معدوما الا ما ندر) حيث يتعامل الناس بشكل مباشر مع ادارة الدولة وجهات تمثيلها وان تفاوتت النسبة بين القسمين بهذا الخصوص.

وسنركز هنا على بعد اساسي مازالت آثاره باقية الى اليوم وقد نعده واحدا من اهم الأسباب التي تعرقل مسيرة اعادة بناء الاقتصاد العراقي. وأود ان اضع هنا مقارنة بسيطة بين طبيعة ثقافة المجتمع العراقي وبين الطبيعة الثقافية لمجتمعات أخرى لنتبين طبيعة التوجهات التي يتبناها افراده والتي

تشكل سمات الخطوط العريضة لثقافته وبموجب ما يطلق عليه اداة "Hofstede" (شكل-1) التي تختص بهذا المبحث وبشكل علمي في عالم الإدارة حيث تتلخص ابعاد هذه الأداة بالمعايير التالية:

1. شكل/طبيعة السلطة – Power Distance: يؤمن المجتمع العراقي بهرمية السلطة الحاكمة او الإدارية وتسلسلها انحدارا من الأعلى (هرمية) الى الأسفل وضرورة ان يأتمر الأشخاص في المستويات الأدنى بما يمليه الأشخاص المتواجدين في المستويات الأعلى. النظام الرئاسي (نظام ادارة القبيلة، العشيرة، الطائفة الدينية) هو النموذج الأقرب لهذا النوع من التوجهات.
2. الفردية - Individualism: هي طبيعة تفكير الأفراد وطرح آرائهم بالحديث عن انفسهم او عن عوائلهم فقط مقابل مفهوم (الجماعاتية) التي يتحدث فيها المرء بالنيابة عن مجموعات اكبر يجمعها الولاء لتلك المجموعة. القبيلة والعشيرة خير مثال على هذا البعد.
3. الذكورية – Masculinity: يبحث هذا البعد في طبيعة تفكير المجتمع اذا ما كان ذكوريا او أنثويا والذي يبدأ من مرحلة الدراسة الأولى ويستمر خلال الحياة العملية للمفاضلة. في المجتمع الذكوري تكون المنافسة بين الأفراد لتحقيق الإنجازات هي مركز حركة الحياة بينما تعنى المجتمعات ذات الصفة الأنثوية بالآخرين وجودة الحياة فيها. الأرقام المتوسطة على هذا البعد تعني بأن المجتمع يتعامل بكلا المفهومين بشكل اختياري بينما تشير الأرقام المرتفعة الى ذكورية ذلك المجتمع.
4. تجنب غموض المستقبل – Uncertainty Avoidance: يتحدث هذا البعد عن كيفية تفكير المجتمع تجاه غموض احداث المستقبل باعتبارها غير معروفة وكيف يتم التعامل مع هذا الأمر على مستوى التحضير له او الاستسلام لما يحمله من احتمالات. قد تكون صفة الأيمان بـ "القدرية" خير مثال على هذا البعد. وهنالك مستويان لهذا البعد هما عالٍ ومنخفض. وعادة ما تشير الأرقام العالية على هذا

البعد بأن هذا المجتمع يميل الى الالتزام الصارم بقواعد الإيمان والسلوك ولا تتسامح مع الأفكار غير التقليدية.

5. التوجه الطويل الأمد – Long Time Orientation: يعمل هذا البعد على تحديد الآلية التي تتعامل بها المجتمعات مع تحديات الحاضر والمستقبل من خلال المخزون الثقافي الماضوي من مثل العادات والتقاليد واحترامها. المجتمعات ذات المستوى العالي على هذا البعد هي مجتمعات تفضل تقنين المصاريف وتخصيصها جيدا وبذل الجهود على قطاع التعليم كطريقة اساسية للتحضير للمستقبل. وعلى عكسها المجتمعات التي تسجل مستوى منخفضا على هذا البعد، فهي تفضل الالتزام بالأعراف والتقاليد وتكون نزعتها المستقبلية ضعيفة ومتشككة نحو التغيير.
6. ضبط النفس – Indulgence: يحدد هذا البعد مدى القبول او المعارضة تجاه رغبة افراد المجتمع للاستمتاع بحياتهم والشعور بالفرح والمرح باعتبارها حقوق ورغبات حقيقية. وهذا المدى ينشأ منذ الصغر ومن خلال تربية الأطفال ابتداءً. ويشير المستوى العالي لمجتمع ما درجة القبول التي هي عليها وبعكسه يكون المجتمع المعارض لذلك. تشير الأرقام المنخفضة لهذا البعد على ان المجتمع يعتبر مقيدا بالأعراف والتقاليد وتشيع فيه ثقافة السخرية والتشاؤم، ولا تركز هذه المجتمعات على ضرورة قضاء وقت الفراغ لغرض الترفيه عن النفس على العكس من المجتمعات المتسامحة والمنفتحة.

وضعت في (شكل – 1) ادناه صورة مقارنة بين العراق وبين ستة مجتمعات اخرى من ثقافات متباينة لبيان المدى الذي عليه الاختلاف بين هذه المجتمعات باعتبار ان النتائج هي نتائج تعود الى دراسات علمية تاريخية معروفة في هذا المجال، وهي مرجع اساسي في اعداد البحوث والدراسات الخاصة بقطاع الأعمال وفهم المجتمع، وهي امر اساسي لا بديل عنه في اعداد خطط ادارة الأعمال وتنفيذ المشاريع بشتى الصور.

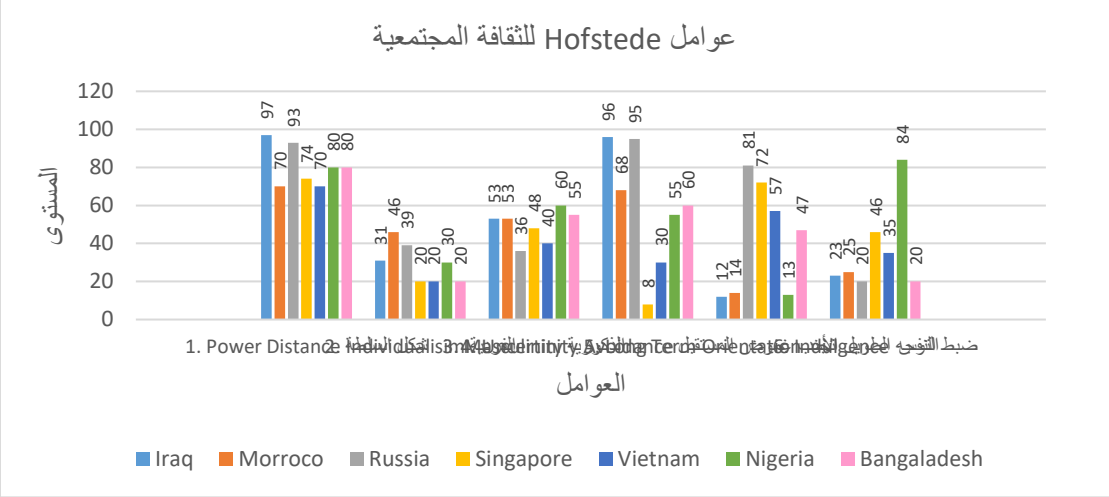

شكل-1[7]

نستنتج من خلال (شكل-1[7]) بأن المجتمع العراقي يتصف بتفضيله للنظام الهرمي الرئاسي (العامل 1) بينما سجل رقما منخفضا على مستوى (العامل 2) حيث ان الفرد يضع ولائه للمجموعة التي ينتمي اليها (ان كانت قبلية، طائفية، سياسية) في مقدمة ولاءاته من ناحية تعزيز علاقات قوية مع مجموعته حيث يتحمل الجميع المسؤولية عن زملائهم الأعضاء في مجموعتهم. اما النتيجة عند (3) فنرى ان المجتمع الذي سجل مستوىً وسطيا هنا يميل الى التعادل في صفته الذكورية مقابل الأنثوية حيث يتعامل مع قضاياه بشكل منفصل. وعند النظر الى (العامل 4) نراه قد سجل مستوىً مرتفعا ويعكس صفته الحالية على ارض الواقع بينما سجل مستوىً منخفضا عند (5) والذي يتماهى مع وضعه الحالي ايضا ووصولا الى (العامل 6) نراه قد سجل مستوى منخفضا عليه وهو بالمقابل يتماهى مع مستويات دول مثل روسيا، المغرب وبنغلاديش حيث تختلف جميعها مع توجهات مجتمع مثل سنغافورة.

العرض:

كان القسم المديني يرتسم على خارطة تبرز فيها المدن الكبرى الثلاث هي الموصل، بغداد والبصرة، كما تضع نفسها خجلة بعض المدن الصغيرة الأخرى التابعة لهذه المدن الثلاث باعتبارها قائمقاميات او نواحٍ ادارية، بينما يحظى الجانب الريفي بامتدادات واسعة تقع تحت سيطرة طبقةٍ متمكنة من الملاّك والإقطاعيين الذين يتعاملون مع الناس من خلال السماح لهم بالعمل في اراضيهم المترامية وبالتالي ادامة متطلبات السوق المحلي في ذلك الحين وبعض من متطلبات التصدير الى الخارج. وبينما رزح الكثير من هؤلاء الناس العاملين تحت القيود والشروط المفروضة عليهم للإنتاج الزراعي خاصة الا ان التعامل مع اجهزة الدولة او مالكي الأراضي كان يتم بشكل رسمي من خلال رئيس العشيرة او القبيلة التي ينتمي اليها هذا الفرد او ذاك في اكثر الأحيان.

ان حياة القهر وطبيعة الأذى وقساوة الظرف التي احاطت بالإنسان طيلة عقودٍ بل قرونٍ من الزمن في الجانب الريفي شكلت ثقافة ترتكز الى:

1. الرفض الداخلي للجهات المتحكمة بالأمر (ان كانت حكومية او أفرادا) من جهة؛ والى
2. القبول بتنفيذ الأوامر الصادرة من قبل الدولة او من قبل وكلائها من جهة اخرى

حيث لاحول ولا قوة للناس الا بالانصياع الى هذا المسار باستثناء بعض الحالات من رد الفعل العنيف او المسلح والتي ادت في نهاية المطاف الى الضرر البالغ لذلك الشخص/المجموعة الرافض/ة او انتهاء حياته في بعض الأحيان. ان عملية التصرف المذكورة في الفقرة (2) هي عملية يضطر اليها الفرد لحماية نفسه وعائلته في غالب الأحيان الا انها عملت على تشكيل الشخصية المزدوجة [4] لدى الفرد من ناحية اخرى وقد تناقلتها الأجيال باعتبارها الطريقة الأكثر امانا للبقاء.

لقد أسهم هذا الرفض الداخلي او تلك الازدواجية الى عرقلة بناء الهوية الموحدة المنتمية الى الوطن خاصة وان المقصود "بالوطن" هنا هو ذلك الكيان السياسي الذي تشكل حديثا عام 1921 بعد الحرب العالمية الأولى.

عرض تاريخي:

ان نظرة سريعة على التقلبات المرحلية التي حدثت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى اليوم يعطينا فكرة واضحة عن الأسباب الكامنة وراء تشتت الولاءات وتعدد الهويات بعيدا عن توحيدها والالتفاف حولها. لقد استولى الإنكليز على ارض ما بين النهرين بعد خسارة العثمانيين لها في الحرب العالمية الأولى ولم يبق الطرف الفائز بالأرض -وهو الإنكليز- كثيرا (رسميا) في العراق حيث تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ولم تكن هنالك حوادث رفض مجتمعي تذكر ضد الإنكليز الا "ثورة العشرين" بشكل رسمي، ناهيك عن الميول الواضحة التي كان عليها المجتمع العراقي حين اصطف مع الدولة العثمانية ضد الإنكليز في كثير من الأحداث ابان تلك الحرب.

غير ان الفترة الملكية التي رسمت الخطوط العريضة للدولة الجديدة وخصوصا من الناحية الاقتصادية لم يمنحها الزمن وقتا كافيا ليرى المجتمع نتائج هذا التخطيط حيث غادر الملك فيصل الأول الحياة عام 1932 متأثرا بمرضه. بينما لم تكن الحقبة التي تسنم بها الملك غازي سهلة حيث نشأت التيارات القومية ذات التمثيل العسكري (حركة الضباط الأحرار في مايس 1941) والسياسية الفكرية الأخرى الرافضة للملكية الحاكمة راغبة بالانقلاب الجمهوري الذي تحقق عام 1958 على ايدي بعض الضباط قام خلالها المجلس الحاكم بتطبيق بعض مخططات الحقبة السابقة على المسار التنموي الاقتصادي مما اثار اعجاب ومباركة المجتمع. غير انه قام بخطوات اخرى عملت على احداث تغيير جوهري في المجتمع حين اصدر قانون الإصلاح الزراعي والذي فتح الأبواب للهجرات الداخلية لتلك الفئات المقهورة (الريفية) التي تحمل في نفسها ذلك الرفض النفسي لهوية الدولة او

الحكومة او من يتعاون معهم حيث لعبت هذه الهجرات على تغيير المجتمع ديموغرافياً وبشكل تدريجي تصاعدي ادت الى تسليط ضغط ثقافي كان يزداد حجما بمرور الزمن. الا ان الحقبة الجمهورية الأولى لم تدم طويلا غير سنوات خمس انقلب البعض على البعض فيها حيث ادت الخلافات الى ثورة جديدة ذات طبيعة قومية عام 1963 اخذت بالعراق ومجتمعه بعدها الى ثورة سمّيت بالبيضاء في عام 1968.

خلال فترة السبعينيات التي تلت الثورة الأخيرة قامت الدولة بوضع خطة تنموية جديدة للنهوض بالواقع العراقي اشتملت على تأميم المصالح الخاصة الأجنبية والمحلية وخاصة شركات النفط. ثم قامت بتوظيف الإيرادات العامة لإنشاء مشاريع ضخمة على كل المستويات عملت على اعادة رسم الوجه الحضاري للعراق خلال سبعينيات القرن الماضي وصولا الى اوساط ثمانينياته والذي كان مشفوعا بتشريعات وقوانين جديدة وهياكل ادارية للكثير من المؤسسات السابقة واستحداث مؤسسات جديدة كانت رافدا اساسيا لتلكم الخطط. لقد كانت السنوات العشر الأولى الممتدة من 1970 – 1980 مهمة جدا في اعادة رسم ملامح الهوية الوطنية وتشذيب شجرة الانتماء الوطني وتفعيل عوامل الفخر الانتمائي للوطن من خلال سجل تاريخه الحضاري ورفع راية الهوية الوطنية بعيدا عن الهويات الثانوية الأخرى التي اخذت بالتراجع رويدا رويدا في محاولة جادة للانصهار الظاهر للعيان والذي تجسد في كثير من الوجوه نذكر منها:

1. مستويات الأداء والانتاج الفردي والمؤسساتي على مختلف الأصعدة
2. اعادة تشكيل القواسم المشتركة للمجتمع العراقي على تعدد فئاته وتركيباته وانتماءاته
3. بروز دور القانون باعتباره منظّماً اساسيا لحياة الناس ومرجعا اساسيا لحل خلافاتهم
4. اضمحلال الفوارق المجتمعية باتجاه الطبقة الوسطة وارتفاع تمثيلها
5. ارتفاع معدلات الدخول الى المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها

6. الدفع باتجاه القضاء على الأمية
7. ارتفاع في مستويات الدخل الفردي وترصين مستوى العملة العراقية
8. اخرى كثيرة

لذا فقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة أشيرَ لها بالبنان باعتبارها المرحلة التي وضعت على ارض الواقع تطبيقات التقدم على مختلف المسارات، مما منح المجتمع اسبابا تدعوه للاطمئنان والتخطيط المستقبلي المشفوع بالأمان مرتكزا الى حيثيات اصدار هذا القرار التي كان يعيشها في ذلك الحين. الا ان ما حدث بعد ذلك وابتداءً من الثلث الأخير من عام 1980 ودخول الحرب مع ايران ادى الى حدوث تصدع في صورة الهوية الوطنية الناشئة حيث اعطت الحرب وما تعلق بها من مجريات الأحداث فيما بعد الى تدهور صورة هوية الانتماء الوطني وادى هذا التدهور فيما بعد الى العودة للتمسك بالهويات الفرعية الأصغر من مثل العشيرة والقبيلة، الدين والطائفة، القومية.

نتائج:

هذه العودة التي ادت بالمجتمع الى التراجع بصوره التمثيلية التي تشكلت في عقد السبعينيات الى منتصف الثمانينيات حيث بدأت الصور الجديدة تأخذ مناحٍ مختلفة وبحسب شيوع استخدام الهوية المفضلة في هذه المنطقة الجغرافية او تلك. وابرز ما ظهر منها كان ابان الأحداث التي نشأت بعد عام 1990 وتداعياتها الأمنية حيث نهبت مؤسسات الدولة وسرقت كثير من المشاريع الحكومية بشكل رئيسي وتم تخريب العديد من الأمور المهمة التي لها صلة وثيقة بحياة الناس وسببت مشاكل كبرى للكثير منهم مازالوا يعانون منها الى اليوم. وبهذه الصورة توضح مستوى "العداء" الكامن في النفوس تجاه مسمى "الدولة" ومؤسساتها حيث تراكمت اسباب عدة ادت عبر مسار زمني الى شيوع مفهوم "معاداة الدولة" حملته الأجيال التي نشأت في تسعينيات القرن الماضي وما زال واضحا الى اليوم على ارض الواقع.

لقد صاحب هذا التردي في مفهوم العلاقة بين المجتمع والدولة تدهور آخر على مستوى تطبيق القانون وفرضه بشكل واضح، حيث تم العودة الى الاحتكام الى الأعراف والتقاليد وشيوع هذا المفهوم الذي كان في يوم ما محصورا على نطاق ضيق في بعض المناطق الريفية ولمسائل محددة قد تحدث بين الناس هناك. بدأ هذا المفهوم يأخذ مجاله الواسع في التطبيق على العلاقة بين الناس وصولا الى المسائل التي تكون فيها الدولة بصفتها المعنوية طرفا. عاد مفهوم العداء تجاه الدولة الذي كان ابان الفترة العثمانية وما تلاها وصولا الى سبعينيات القرن الماضي، الى الظهور تحت أطر جديدة تتحكم بمجريات الأمور اليومية للفرد.

فلم يعد القانون بعدما كان مرجعا حقيقيا للتفاهم بين الناس وتنظيم آليات التعامل بينهم وفض النزاعات والخلافات التي قد تحصل، لم يعد هو الملجأ الرئيسي للتحكيم بل حل محله "العرف" وتم اختلاق مفهوم جديد في السوق العراقي وهو مفهوم "اهل الصنف" او ما يقصد به اهل الخبرة في مجال معين. بدأ التردي في آليات مزاولة الأعمال والتجارة واضحا من خلال ما يسمى "بالسرقفليات والخلو" بشكل عشوائي ارتجالي غير منضبط وصولا الى محاولات الاستيلاء على العقارات والأملاك دون علم اصحابها (قد نخصص له مقالا خاصا لأنه أضرّ بجانب اقتصادي مهم من جوانب المنظومة الاقتصادية وهي الاستثمار العقاري). لذا فقد ادى هذا التردي الى شيوع ثقافة "خذ حقك بيدك" بعيدا عن الحكومة والدولة وتحت تأثير مسميات جديدة ذات أطر سياسية واخرى ادت الى اعادة ترجمة مفهوم الولاءات والهوية الوطنية الموحدة بموجب مسمى "خذ حقك بيدك" وهو مفهوم كان شائعا ابان الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية الضعيفة حينها.

استنتاج:

لقد ساعد هذا التردي في مفهوم ملامح وسمات "الهوية الوطنية" على نشوء سرطان الفساد المستشري اليوم في جسد الدولة العراقية واستفحل الى الدرجة التي يصعب على الدولة استئصاله بالسرعة المطلوبة حيث تم تصنيف العراق بالمرتبة 23 على مؤشر الفساد العالمي [5] وبالتسلسل 157 بالمقارنة مع بلدان أخرى، وحيث يتم تصنيف المرتبة التي عليها دولة ما فيتم الأمر بموجب المعايير التالية للقطاع العام في تلك الدولة:

1. معدل الرشوة
2. تغيير مسارات المال العام في غير الاتجاه المخصص له
3. استخدام المسؤولين الرسميين لمكاتب عملهم لغرض التربّح الخاص بدون وجود تبعات لهذا التربّح
4. قابلية الحكومة لاحتواء الفساد في القطاع العام
5. مستوى الروتين في القطاع العام الذي قد يساعد على زيادة فرص الفساد
6. المحسوبية والمحاباة في تعيين الأقارب او الأصدقاء في العمل
7. القوانين التي تضمن أن موظفي القطاع العام يجب أن يكشفوا عن مواردهم المالية والتضارب المحتمل في المصالح
8. مستوى الحماية القانونية للناس الذين يقدمون تقارير بشأن الرشوة والفساد
9. الاستحواذ على صناعة القرار الحكومي من خلال المنافع الضيقة الخاصة [6]
10. مستوى السماح بالدخول الى المعلومات الخاصة بالقطاع العام ونشاطات الحكومة

لقد قامت الهويات الثانوية بالتسيد على المشهد واصبحت تنافس الدولة في تولي زمام الأمور بما يخص التعاقدات التي تجريها الحكومة مع جهات داخلية وخارجية لغرض اعادة البناء الاقتصادي حيث تمثل ذلك بفرض الإتاوات وفرض العطاءات الخاصة لهذه المجموعة او تلك، ناهيك عن المحسوبيات والمحاباة التي ساهمت في وضع كثير من الأشخاص غير

المناسبين في مراكز عمل كان واجبهم الرئيسي هو تعطيل حركة الإصلاح الاقتصادي الا من خلال مرور الماء (المنفعة العامة) عبر قنواتهم لكي يتدفق ويصل الى البساتين التي ذبل عود اشجارها واختفت ازهارها و اصفرّت اوراقها ولم تعد قادرة على ان تعطي ثماراً تحت ظلها الوارف عملا بمبدأ:

- انا واخوي على ابن عمي، وانا وابن عمي على الغريب (مثل عربي تتضح فيه النغمة القبلية)
- انا ومن بعدي الطوفان - قول مدام دي بومبادور (عشيقة الملك لويس الخامس عشر)

لقد اصبح هذا المفهوم ثقافة مجتمعية بامتياز خصوصا بعد عام 2003 حيث تشظّت كتلة الدولة وقنواتها الاقتصادية وارتبكت مؤسساتها الأمنية والقانونية بشكل خاص حيث تقاعد الكثير من قوانينها التي تنظم الحياة وحل محلها ما ذكرناه وتركّز مفهوم استخدام القوة للاستحواذ على المصالح بشتى انواعها بعد تغول بعض الجهات وغياب الرقيب والحسيب والقانون باعتباره قاعدة تنظيمية للمجتمع وهو المعيار الذي به تقاس الأمم وتطورها وتقدمها به باعتباره حاميا لحقوق الجميع.

خلاصة:

ما تم طرحه في هذا المقال هو محاولة لفهم تردي صورة "الهوية الوطنية" المفترضة التي تعي وتشعر حقا بانتمائها الى هوية شاملة متكاملة تتطلب تضحيات جميع المشاركين في صياغتها لتكون مُرَكّبا قويا صلدا ينمو ويكبر ليكون مظلة يلجأ اليها الجميع عند الأزمات، وتُسقى لتنمو شجرتها وتورف ظلاً وتنتج ثمراً يانعاً للجميع. ان هذا المفهوم مازال فاعلا ومؤثرا على الساحة العراقية وخاصة في استبعاد كثير من توجهات الاستثمار التي تدعو لها الحكومة عبر منابرها المتعددة لكن الاستجابة ضعيفة نظرا

للضعف الموجود في البنية التحتية للاستثمار الحقيقي والذي يتعلق بأمور عدة منها القانوني وتشريعاته والمالي وتقنياته وتقنياته.

كلنا امل ان يصحُو المواطن العراقي من غفوته ويعود الى ما يساعده على تخطي المرحلة الطويلة نسبيا خاصة وهنالك تداعيات بيئية جادة قد فرضت نفسها على مشهد التخطيط الاقتصادي ولابد من اعادة رسم الخطط بما تدعو اليه الفطنة والحنكة السياسية. ■

المصادر والمراجع:

(1) مازن البلداوي: قراءة اولية في التغييرات المطلوبة في منظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق

(2) المناوي عدي، *التيارات السياسية العلمانية و صناعة الرأي العام*، 2014 ص355، دار زهران للنشر والتوزيع

(3) د.عصام منصور، *مدخل الى علم الاجتماع*، 2017 ص71، دار الخليج للنشر

(4) أ.د. قاسم حسين صالح، *خيبات العرب في الزمن الديمقراطي تحليل سيكولوجي للشخصية العربية*، 2019 ص263، دار غيداء للنشر والتوزيع

(5) منظمة الشفافية العالمية، مؤشر الفساد في العراق 2022

(6) Helmann, Joel S., et al. "Documents & Reports - All Documents | The World Bank." Http:// Worldbank.Org, Sept. 2000, documents1.worldbank.org/curated/en/537461468766474836/pdf/multi-page.pdf

(7) https://www.hofstede-insights.com

(*) استشاري في مجال تطوير الأعمال.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر.
5 آب 2023

http://iraqieconomists.net/ar/